

انتخابات 2019 في تونس.. مقاطعة شعبية وصراع مواقع وليس برامج

الديمقراطية المزيفة

حسونة المصباحي
كاتب تونسي



عند اندلاع الانتفاضات الشعبية التي أطاحت بالأنظمة في تونس وليبيا ومصر واليمن، تعددت التحاليل بشأنها واختلفت. بعضها ذهبت إلى القول إن تلك الانتفاضات قد تكون شبيهة بتلك التي حدثت في أوروبا في عام 1848 والتي سميت هي أيضا بـ"ربيع الشعوب"، وكان الهدف منها إرساء الديمقراطية في بلدان كانت شعوبها تعاني من الاستبداد وكبت الحريات وسوء توزيع الثروات واضطهاد الأقليات. وشبهت تحاليل أخرى الانتفاضات العربية بتلك التي أسقطت الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية أواخر عقد الثمانينات من القرن الماضي. وظني أن مثل هذه التحاليل قد تكون مضللة، وبالتالي قد توقعنا في أخطاء تؤدي إلى استنتاجات لا علاقة لها بالواقع، وتحجب عنا العديد من الحقائق الجوهرية. وتخفي الخصوصيات التاريخية والاجتماعية والثقافية وغيرها. أولى الحقائق هي أن انتفاضات سنة 1848 في البلدان الأوروبية كانت قد سبقتها ثورات وانتفاضات شعبية كثيرة، أطاحت بأنظمة ويعروش مثلما هو حال الثورة الفرنسية. أما الانتفاضات التي أسقطت الأنظمة الشيوعية فقد حدثت في بلدان كانت لها تقاليد عريقة في النضال من أجل الديمقراطية منذ القرن التاسع عشر. كما أن النخب فيها كانت قد مهدت لها من خلال ظاهرة ما كان يسمى في ذلك الوقت بـ"المثقفين المنشقين". علينا أن نشير أيضا إلى أن الانتفاضات المذكورتين كانتا خاليتين من المطالب الدينية. أما البلدان العربية فكان لها مسار تاريخي آخر، بل يمكن القول إن لكل بلد عربي مساره التاريخي الخاص به بحيث لا يمكن مقارنته بالبلد العربي الذي يجاوره، وحركة النهضة التي برزت بتأثير من النخب المنفتحة على الحضارة الغربية بمكوناتها السياسية والثقافية والصناعية وغيرها لم تشمل جميع البلدان العربية. وطالب المصلحون الذين أبرزتهم حركة النهضة بالفصل بين الدين والدولة. كما قاوموا الكثير من مظاهر الاستبداد والتعصب الفكري والديني. لكنهم منبوا بفشل ذريع عكس النخب الغربية. ومن بين أسباب الفشل هو أن القوى الرجعية والسلفية تصدت بعنف لكل دعوات الإصلاح والتطوير مستندة في ذلك إلى أن تلك الدعوات هي في الحقيقة صادرة من الغرب الاستعماري. وبعد حصول البلدان العربية على استقلالها، مارست الأنظمة التي صعدت إلى السلطة كل أشكال العنف ضد النخب التي تطالب بالإصلاح. تاركة للقوى الرجعية الطريق مفتوحا للهيمنة على المجتمعات باسم الانتصار للدين. لذلك، تمكنت هذه القوى من استغلال الانتفاضات الشعبية لتهمين على المشهد السياسي. بل إن هذه القوى المتمثلة في الحركات الإسلامية، تصرفنا وكأنها هي المفجرة لتلك الانتفاضات ليحرق لها أن تكون مستفيدة من نتائجها أكثر من القوى السياسية الأخرى. لذا سارعت بمصادرة المطالب الديمقراطية لخدمة أهدافها المتمثلة في جعل الدين مرجعا أساسيا في تسيير شؤون الدولة، مُغفية بذلك عنصرا جوهريا في كل نظام ديمقراطي. أعني بذلك فصل الدين عن الدولة. كما أن هذه القوى اعتمدت على الدين للحد من تأثير النخب التحديثية، زاعمة أن هذه النخب عميلة للغرب، وخادمة لمخططاته المعادية للإسلام. ومعنى هذا أن هذه القوى تعمل راهنا على إقامة أنظمة فيوقراطية جديدة قد تكون أشد عنفا من تلك التي أسقطتها انتفاضات ما سمي بـ"الربيع العربي"، جاعلة من الديمقراطية المزيفة أداة أساسية لإنجاح واستكمال مشروعها.



خطوات متناقلة لعبور باب الفوضى السياسية والمزور نحو مرحلة أكثر نضجا

تحرك منفرد مهما كان وزن صاحبه وحجم الدعم الذي يتلقاه. والنهضة نفسها لا تخفي ورطتها في مجازاة إلحاحية المسألة الاجتماعية في المستقبل، وأنها لو نجحت في الصعود للبرلمان، فإن أزمة كبرى ستنتج بوجهها، وهي أزمة البطالة وتدني القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار والتخلي التدريجي عن الدعم المخصص للمواد الأساسية، وهو تخل التزمتم به حكومة الشاهد والنهضة في سياق تنفيذها لشروط صندوق النقد الدولي.

وقابلت عبير موسى بحدّة التسريبات عن تحالف محتمل بين حزبها الحزب الدستوري الحر وبين حزب البديل لمهدي جمعة، رئيس الحكومة السابق والذي يحظى باهتمام إعلامي بالغ، كما جاء في مرتبة ثانية بانتخابات باردو. وانتهت موسى جمعة بأنه واجهه للنهضة. ويحاول جمعة أن يبدو أكثر تماسكا في الأفكار والردود أكثر من غيره داخل المنظومة، ورغم أنه لا يمتلك داخل حزبه البديل قيادات ذات وزن سياسي أو قدرة خطابية وكاريزما، لكن المؤشرات الأولى تقوده إلى طرف رئيسي في منافسة النهضة.

وحرص ممثلو جماعة عيش تونسي على تكذيب تصريحات نسبت لسيرة الشواشي، القيادية في حزب قلب تونس لنجيل القروي، عن اتصالات لدراسة تحالف حكومي ما بعد الانتخابات التشريعية، وهو ما يعني أن الأحزاب التي توصف بالوسطية والليبرالية لم تشكل كمشاريع اجتماعية يمكن أن تمثل بديلا للتحالف الحكومي الحالي، ولكن هي واجهة لأشخاص هدفهم مواجهة النهضة في مواجهة الانتخابات، وهو تصور كبير في الرؤية لأن الحد من نفوذ الإسلاميين يحتاج إلى مشاريع للتغيير الاجتماعي وليس إلى

وغير ممثلة يمكن تطويعها لتحقيق أجندات محلية تابعة. كما أن المجموعات الجديدة الصاعدة أو الأشخاص المثبرين للجدل مثل رجل الأعمال نبيل القروي أو عبير موسى لا يظهرون بوصفهم نقبضا جذريا لمنظومة الحكم، ولكن يتم تصعيدهم في سياق تغيير الوجهة والاستفادة من صراع الشقوق وليس صراع البرامج، وهو ما يفسر غياب أي رغبة في تكوين جبهة موحدة لوقف تقدم النهضة.

والمعارضات واتحاد الشغل وتحولهما إلى جزء من لعبة تقاسم المنافع التي تدفع نحو استمرار ديمقراطية شكلية

والانتخابات التشريعية التي تفضي إلى تثبيت الأحزاب الفائزة في المشهد ما يعطيهما الحق في الحصول على مناصبها من السلطة. وتقول دوائر مقرّبة من الأحزاب الفاعلة إن الأولوية الآن للانتخابات وبعد ذلك سيتم التفاعل مع تطورات الوضع الاجتماعي، وهذا مبررناه للتهرب من الاستحقاقات التي على الأحزاب لعبها سواء أكانت في السلطة أو على هامشها. ومن الواضح أن الطبقة السياسية مطمئنة إلى غياب ردود فعل شعبية عنيفة خاصة في ظل توزع النفوذ على الإعلام بين الأطراف المؤثرة، وتحريكه وفق أجندات محسوبة لا يعينها أبدا الضغط لتطوير أوضاع الناس. يضاف إلى ذلك غياب المعارضة واتحاد الشغل وتحولهما إلى جزء من لعبة تقاسم المنافع التي تدفع نحو استمرار ديمقراطية شكلية

شبه ثابت قياسا بغيرها، مع أن هذا الجمهور بدأ بالتراجع والانكماش بسبب تواضع أداء الحركة في الملفات الحيوية لدى الشارع الذي يعتبرها الطرف الأول في الحكم المسؤول عن الفشل الحكومي برغم أنها تناور بالتضحية بوزراء من نصيبها في اقتسام السلطة حتى لا تبدو في الواجهة. ولا شك أن نتائج انتخابات باردو، وقبلها الانتخابات المحلية، مؤشر قوي على أن العملية السياسية لم تعد تحظى بالشعبية الكافية، بسبب التركيز على صراع النفوذ واقتسام السلطة وإهمال القضايا المعيشية للناس التي ارتفع سقف مطالبها بعد الثورة.

لكن النتائج كانت صادمة، إذ لم تحصل الثورة، أو لنقل الجهات التي استلمت إدارة البلاد باسم الثورة، أي بدائل، كما أنها عجزت عن توفير مستوى معيشي في حده الأدنى للفئات الاجتماعية الضعيفة، ولم يعد خافيا أن هذه الفئات فقدت امتياز تدخل الدولة الذي كانت تحصل عليه قبل الثورة، وهو تدخل محدود لكنه كان محميا بالتحكم في الأسعار والضغط على التضخم والحفاظ على قيمة الدينار. لكن دولة الثورة، التي تحررت من اتهامات الإرتهاق للخارج وفساد العائلة المالكة التي كانت تحاصر نظام بن علي، أعادت رهن الاقتصاد التونسي ليس فقط للصناديق الدولية، ولكن للوبيات الفساد والتهميش والاحتكار، ويات المواطن الذي ينتمي في السابق إلى الطبقة المتوسطة عاجزا عن تحقيق مستوى معيشي متوازن، فما بالك بالطبقات الفقيرة والمهمشة التي ارتفع عدد المنتمين إليها في التصنيف الاجتماعي بعد تقلص الطبقة المتوسطة.

وفي ظل غياب مؤشرات جديدة على تصحيح مسار الثورة عبر صناديق الاقتراع أو عبر انتفاضة شعبية جديدة على منظومة الحكم، فإن الشارع ليس لديه من خيار سوى مقاطعة الانتخابات وإظهار غضبه على الدولة الفاشلة وأدواتها السياسية والاجتماعية. ولا تبدي الأحزاب السياسية قلقها تجاه انسحاب الناخبين وسط حرب كواليس للتوصل إلى ترتيبات تفضي إلى قوائم قادرة على المنافسة في

شبه ثابت قياسا بغيرها، مع أن هذا الجمهور بدأ بالتراجع والانكماش بسبب تواضع أداء الحركة في الملفات الحيوية لدى الشارع الذي يعتبرها الطرف الأول في الحكم المسؤول عن الفشل الحكومي برغم أنها تناور بالتضحية بوزراء من نصيبها في اقتسام السلطة حتى لا تبدو في الواجهة. ولا شك أن نتائج انتخابات باردو، وقبلها الانتخابات المحلية، مؤشر قوي على أن العملية السياسية لم تعد تحظى بالشعبية الكافية، بسبب التركيز على صراع النفوذ واقتسام السلطة وإهمال القضايا المعيشية للناس التي ارتفع سقف مطالبها بعد الثورة.

لكن النتائج كانت صادمة، إذ لم تحصل الثورة، أو لنقل الجهات التي استلمت إدارة البلاد باسم الثورة، أي بدائل، كما أنها عجزت عن توفير مستوى معيشي في حده الأدنى للفئات الاجتماعية الضعيفة، ولم يعد خافيا أن هذه الفئات فقدت امتياز تدخل الدولة الذي كانت تحصل عليه قبل الثورة، وهو تدخل محدود لكنه كان محميا بالتحكم في الأسعار والضغط على التضخم والحفاظ على قيمة الدينار. لكن دولة الثورة، التي تحررت من اتهامات الإرتهاق للخارج وفساد العائلة المالكة التي كانت تحاصر نظام بن علي، أعادت رهن الاقتصاد التونسي ليس فقط للصناديق الدولية، ولكن للوبيات الفساد والتهميش والاحتكار، ويات المواطن الذي ينتمي في السابق إلى الطبقة المتوسطة عاجزا عن تحقيق مستوى معيشي متوازن، فما بالك بالطبقات الفقيرة والمهمشة التي ارتفع عدد المنتمين إليها في التصنيف الاجتماعي بعد تقلص الطبقة المتوسطة.

وفي ظل غياب مؤشرات جديدة على تصحيح مسار الثورة عبر صناديق الاقتراع أو عبر انتفاضة شعبية جديدة على منظومة الحكم، فإن الشارع ليس لديه من خيار سوى مقاطعة الانتخابات وإظهار غضبه على الدولة الفاشلة وأدواتها السياسية والاجتماعية. ولا تبدي الأحزاب السياسية قلقها تجاه انسحاب الناخبين وسط حرب كواليس للتوصل إلى ترتيبات تفضي إلى قوائم قادرة على المنافسة في

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي



لا تحمل المؤشرات أملا في تغيير المشهد السياسي في تونس بعد ثماني سنوات من الثورة، وعلى العكس يتجه الوضع إلى المزيد من الارتباك، حتى في أهم العناصر التي تحققت، ونعني هنا التجربة السياسية التي لا تزال هشبة ومتغيرة وسط صراعات حامية على التمتع في السلطة وحتى داخل الأحزاب. كان المتوقع أن تكون هذه الفترة كافية لتكوين تكتلات أو توجهات حزبية كبرى تعكس تنوع المشاريع والمشارب السياسية والفكرية، لكن هذا لم يحصل بشكل كلي، إذ أن التكتلات والنهضة فقدت بدورها المجموعات المساندة التي تمثل فئاما الخلفي الافتراضي في حالة التحالف البرلماني مثل حزب الرئيس السابق المنصف المرزوقي، وقد غير الحزب اسمه مرارا وخرجت عنه مجموعات وغيرت أسماءها ووجهها بحيث لم يعد المتابع الدقيق يميز بينها. لقد جاءت انتخابات إعادة في بلدية باردو المهمة لتقديم صورة صادرة عن اتجاهات الرأي العام الانتخابي، إذ لم تتجاوز نسبة المشاركة 12 بالمائة، في منطقة تتميز بالنقل السياسي، وهو ما يدفع إلى تشاؤم واسع بشأن نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية. وإلى الآن تتهرب الأحزاب والمجموعات الصغيرة التي تستعد للانتخابات من الإجابة عن سؤال: لماذا تتراجع نسب المشاركة وترتفع نسب المقاطعة؛ وطالما أن الإجابة مؤجلة، فإن لا أحد سيعرف حجم تدني هذه النسب في المواعيد القادمة على الجميع، وحتى الذين يراهنون على التصويت العقابي ليصعدوا فإن صعودهم سيكون محدودا ولن يحدث أي فارق. ومن المنطقي أن حركة النهضة هي الوحيدة التي ستستفيد من تدني نسب المشاركة وعزوف الشباب بصفة خاصة عن التصويت، فهي تمتلك جمهورا